أبعاد الموازنة التخطيطية في المصارف الإسلامية

دكتور ابراهيم طه عبد الوهاب شلبي
كلية التجارة - جامعة المنصورة

طبيعة الموضوع وأهميته :

برزت الحاجة الى التخطيط الاقتصادى وانتشر استخدامه فى كثير من البلدان النامية بعد الحرب العالمية الثانية ، حتى أن بعض الدول اتخذته أساسا لنظام الحكم بها ، ونصت عليه دساتيرها ، وذلك لما له من أهمية قصوى فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية فى تلك الدول ، والتعجيل برفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لشعوبها .

والتخطيط الاقتصادى يجد جذوره فى الاسلام فى بعض المبادىء العامة (١) . فالتحضير والاعداد والتنظيم للعملية الانتاجية لتحقيق هدف معين من قبيل التخطيط الذى وجد فى الاسلام ، ويستدل عليه من قول الله سبحانه وتعالى : " وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لاتعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا

من شيء فى سبيل الله يوف اليكم وانتم لا تظلمون "(٢).

وفى هذه الآية المباركة نجد التخطيط المستقبلى والكثير من قواعد التعامل مع الظروف المختلفة فى السلم والحرب ، والتنظيمات الداخلية للمجتمع الاسلامى وعلاقته بالتنظيمات الخارجية . وان تعبير القوة فى تلك الآية الكريمة يشمل مختلف النواحى المادية والبشرية والمعنوية ،بالاضافة الى أنه يمثل مفهوما حركيا لمراحل التخطيط ، بحيث تهيء كل مرحلة للمرحلة التى تليها على طريق التنمية المخططة الشاملة . كما أن تلك الآية توضح مفهوم التخطيط على مستوى رفيع ، يتحدد معه الهدف بوضوح وتتخذ له العدة بكل السبل.

ومن ذلك يمكن القول ان التخطيط الاقتصادى والاجتماعى ـ بصفة عامة ـ يعتبر مطلبا شرعيا يتعين الأخذ به فى جميع نواحى الاقتصاد والمجتمع الاسلامى .

وتعتبر جمهورية مصر العربية فى مقدمة الدول النامية التى اعتمدت التخطيط الاقتصادى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بها نظرا لما للتخطيط من أهمية فى تحقيق الأهداف التى تسعى اليها الدولة .

ونظرا لأهمية عملية التخطيط واستمرارها ـ ليس على مستوى الدولة فحسب ـ بل على مستوى الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، كان لابد من وجود وسيلة أو أداة تخطيطية يمكن عن طريقها تحديد الهدف أو الأهداف بوضوح واعداد العدة لتحقيقها واتخاذ السبل الكفيلة لذلك . هذه

الأداة تبلورت محاسبيا فى الموازنات التخطيطية

وتعتبر الموازنات التخطيطية علامة بارزة في الكثير من المنشآت الاقتصادية الناجحة على اختلاف أنواعها وطبيعتها وأنشطتها . فما من منشأة تتخذ الأسلوب العلمى للتخطيط مرشدا لها باستخدام موازنة تخطيطية شاملة تكون بمثابة خطة العمل المستقبلى ،وتقوم على تنفيذها ادارة ماهرة ، الا وحققت أفضل الانجازات من الأهداف المرجوة .

ولتلك الأهمية للموازنات التخطيطية فان الادارات العليا للمنشآت والوحدات الاقتصادية على جميع أشكالها القانونية تعمل على اعداد موازنات تخطيطية على نمط معين لتكون أداة للتخطيط والرقابة والمتابعة .

والموازنة التخطيطية ـ كما سبق القول ـ أداة للتخطيط وهى تعبير كمى ومالى عن التوقعات الخاصة بأهداف المنشأة ومواردها[٣]، أو بمعنى آخر هى خطة كمية مالية تتضمن الاهداف المختلفة للمنشأة والمستويات المرتقبة لهذه الأهداف . وهى محاولة لاستقراء المستقبل لمواجهة ما قد يعتريه من صعوبات أو ما قد يحتويه من عراقيل ومعوقات تحول دون تحقيق الأهداف ، بالاضافة الى التعرف على الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف والعمل على توفيرها .

كما أن الموازنة التخطيطية بالاضافة الى كونها أداة تخطيط ، فانها أيضا أداة لتنسيق اوجه النشاط المختلفة بالمنشأة فيما بين المستويات التنفيذية المختلفة

وأيضا الادارات المختلفة . كما أنها بالاضافة الى ماسبق تعد أداة لتوصيل المعلومات الخاصة بالخطط والسياسات التى تم الاتفاق عليها واقرارها للفترة المقبلة الى المستويات الادارية المعنية بالمنشأة (٤). حيث تتضمن الموازنة عملية تناول ونقل المعلومات والبيانات وتدفقها من احد اطراف العلاقة الى الأطراف الأخرى ، وهى عملية تدعو أيضا الى فهم الاتجاهات والأفكار والآراء منهم (٥). وهذا التوصيل فى حد ذاته من الأهمية بمكان فيما لو كانت للمنشأة أهداف طموحة تود تحقيقها ، كما أن أهميته ترجع الى أن الموازنة التخطيطية تستخدم كأداة للرقابة وتقييم الأداء وذلك استنادا الى قياس الكفاية على ضوء ما تحقق من نتائج فعلية ، وهذا القياس لا يمكن أن يتم الا اذا كانت هناك معلومات عن الخطط والسياسات تم توصيلها مسبقا للمعنيين بالأمر .

هدف وخطة البحث :

لأهمية الموازنات التخطيطية فان جميع الوحدات الاقتصادية ـ الصناعية والتجارية ـ بالقطاع العام ـ فى مصر ـ ملزمة باعداد موازنات تخطيطية على نمط معين لتكون أداة للتخطيط والرقابة والمتابعة . (٦)

ونظرا لأن الموازنات التخطيطية ـ التى يتم اعدادها على أساس علمى سليم ـ تؤدى الى تحقيق الكثير من الانجازات والأهداف للوحدات الاقتصادية ، فان الباحث يرى ضرورة استخدام الموازنات التخطيطية فى تخطيط النشاط

المصرفى الاسلامى وامتداد مزاياها الى القطاع المالى بما يؤدى الى ارتفاع وارتقاء مستوى الأداء وتحقيق أفضل الانجازات على مستوى المصرف الاسلامى من ناحية ، وأفضل تنمية اجتماعية واقتصادية على مستوى الدولة .

وعليه يناقش الباحث فى هذا البحث ما يلى :

(١) تخطيط النشاط المصرفى للمصارف الاسلامية .
(٢) أبعاد اعداد الموازنة التخطيطية للمصرف الاسلامى.

أولا : تخطيط النشاط المصرفي للمصارف الاسلامية

ان دور التخطيط العلمي المنظم أصبح ضرورة ملحة في عصر تشابكت فيه المصالح وتعددت الأهداف وأصبح استقراء الغد من الضرورات التي تفرضها معايشة الأحداث العالمية خصوصا في دول العالم الثالث التي تعاني من نقص في الموارد مقابل تعاظم الاستخدامات .

وترجع أهمية التخطيط - في النشاط المصرفي بصفة عامة - الى دور المصارف الكبير في تجميع وتعبئة المدخرات اللازمة للتنمية ،فضلا عن قدرتها على خلق الودائع . كما ترجع تلك الأهمية الى أن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة تعتمد اعتمادا أساسيا على الجهاز المصرفي في توفير الاحتياجات المالية للمشروعات التي تشتمل عليها خطة التنمية وكذلك تمويل وتوجيه المنشآت الاقتصادية القائمة ، واستخدام المدخرات في النمو المتكامل .

وبالنسبة للمصارف الاسلامية - بصفة خاصة - فان عملية التخطيط واستمرارها من الاهمية بمكان ، حيث يتميز نشاط المصارف الاسلامية من حيث قبول اموال وودائع العملاء والمتعاملين بنظام الأرباح الناتجة عن المضاربة بالأموال وليس بالفائدة . ولذلك يجب ان تعنى تلك المصارف بانشاء أجهزة متخصصة في عملية التخطيط بكل مصرف ،يعهد اليها تجميع البيانات والامداد بالمعلومات اللازمة عن الودائع التي حققها المصرف في السنوات الماضية ،واستقراء المنتظر

أن يحققها فى المستقبل بالاضافة الى كافة البيانات والمعلومات الضرورية عن حجم الودائع وحركتها ونوعيتها، وحجم ما يمكن استثماره منها طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية، والأهداف التى ينبغى تحقيقها ، وأوجه الاستثمار وكيفيته، والمتوقع من الأرباح والمصروفات ويتم كل ذلك فى ضوء التنبؤ باحتمالات المستقبل .

وكى يمكن التخطيط للنشاط المصرفى فى المصارف الاسلامية لا بد من التعرض لمفهوم وأهداف المصرف الاسلامى ، والتى فى ضوئها يمكن تحديد دور جهاز التخطيط بالمصرف ، واعداد الموازنة التخطيطية له .

مفهوم وأهداف المصرف الاسلامى :

يمكن تعريف المصرف الاسلامى وتحديد أهدافه الأساسية فى أنه " مؤسسة مالية اسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية ، كما تباشر اعمال الاستثمار فى المجالات المختلفة فى ضوء قواعد وأحكام الشريعة الاسلامية ، بهدف المساهمة فى غرس القيم والمثل والخلق الاسلامية فى مجال المعاملات ، والمساعدة فى تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الاسلامية "(٧)

ومن التعريف السابق يمكن تلخيص أعمال المصرف الاسلامى فى :

(١) أداء الخدمات المصرفية والمالية التى لاتتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية .
(٢) القيام بأعمال الاستثمار فى المجالات المختلفة طبقا لأنظمة المشاركة والمرابحة والمضاربة .

كما يمكن تحديد أهداف المصارف الاسلامية فى هدفين رئيسيين :(٨)

الأول ـ المساهمة فى غرس القيم والمثل والخلق الاسلامى فى مجالات المعاملات وتطهيرها من الربا .

الثانى ـ المساهمة فى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الاسلامية عن طريق الاستثمار وفقا للشريعة الاسلامية عن طريق نظم المضاربة والمشاركة والمساهمات والمرابحة ، وغيرها من الصيغ المشروعة .

وعليه ،يمكن القول بأن الأهداف الأساسية للمصارف الاسلامية والمستنبطة من الشريعة الاسلامية تتمشى مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة فى العصر الحديث . وتبعا لذلك فانه يجب أن يتحقق نمو وتطور مطرد لحجم ونمط الخدمات والاستثمار التى يؤديها المصرف الاسلامى ، وكذلك الأصول التى يتم تشغيلها لتتوافق مع مستوى المسئوليات الملقاه على عاتقه . بالاضافة الى ضرورة تخطيط الأرباح المطلوب تحقيقها لنمو وازدهار الحياة الاقتصادية والاجتماعية وازدهار المصرف الاسلامى ، بالاضافة الى تحقيق هدف الحفاظ على أموال المودعين .

وهكذا يرى الباحث أن تخطيط النشاط المصرفى للمصارف الاسلامية من الأهمية بمكان ،ويجب أن يقوم على أساس من التحليل الشامل لأوجه هذا النشاط المختلفة فى الماضى ـ ان وجدت معلومات ـ والحاضر، وتوقع ما ينتظر أن تكون

عليه هذه الأوجه فى المستقبل .

ويمكن للباحث أن يوجز دور جهاز التخطيط فى المصرف الاسلامى على النحو التالى :

(١) التخطيط لادارة الأموال والمحافظة على نسبة الاحتياطى النقدى مع المواءمة بين كل من الربحية والسيولة الآمنة .

(٢) تخطيط الاحتياجات التمويلية ، وتنقسم الى شقين :

- احتياجات أنشطة التمويل المختلفة .
- احتياجات السياسة الاستثمارية ونشاط الاستثمار.

(٣) وضع الخطط القصيرة والمتوسطة الأجل (سنوية ـ ثلاث سنوات) لنشاط المصرف المتوقع .

(٤) استحداث الأنشطة المصرفية الجديدة التى لاتتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية من أجل استيعاب المزيد من المعاملات الاسلامية والوصول بفائض النشاط الجارى للمصرف الى الهدف المطلوب .

(٥) دراسة امكانية فتح وحدات جديدة وزيادة عدد الفروع من أجل زيادة القيمة المضافة على مستوى المصرف والمستوى القومى ، وأيضا زيادة الثقافة الاسلامية وانماء الوعى الاسلامى .

(٦) متابعة الخطة على مستوى وحدات المصرف وفقا لما استهدف لها من قبل ، والعمل على تعديل مسار الخطة ـ اذا لزم الأمر ـ فى ضوء النتائج المحققة.

(٧) اعداد الموازنات التخطيطية السنوية للمصرف لتقديمها الى الادارة العليا للمصرف لاقرارها والعمل على توصيلها للمستويات الادارية المعنية .

(٨) اعداد التقارير الدورية والفنية عن أنشطة المصرف المختلفة ورفعها للادارة العليا للمصرف ، والعمل على تقييم الأداء وقياس الكفاية .

ويرى الباحث أن اعداد الموازنات التخطيطية للمصرف الاسلامى بالارتكاز على أبعاد علمية سليمة ـ محور الدراسة بهذا البحث ـ يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق أهداف التخطيط به ، والوصول الى أفضل مستوى للأداء وأعلى كفاية ممكنة .

عناصر الموازنة التخطيطية للمصرف الاسلامى :

ان مفهوم التخطيط بايجاز شديد ينحصر فى تحديد أهداف طموحة للوحدة الاقتصادية مع ضرورة تناسق هذه الأهداف والعمل على متابعتها أولا بأول من أجل الوصول لما هو مخطط له بأيسر وأفضل السبل .

ومن المعروف أن المنشآت الانتاجية والصناعية التى تقوم بانتاج السلع والخدمات تبدأ عند وضع موازناتها التخطيطية بتقدير ما ينتظر أن يكون عليه حجم مبيعاتها ، فى ضوء دراسة وافية للسوق ، وحاجات المستهلكين ، وتغيرات الأذواق ، والشريحة التسويقية ، حيث يتخذ هذا التنبؤ وتلك الدراسة كأساس لتقدير حجم الانتاج ومستلزماته الأساسية من الاجور والمستلزمات السلعية والخدمية وكذلك تقدير أنواع وقيم المصروفات الأخرى وأهمها المصروفات الادارية والتمويلية .

ولكن الأمر يختلف بالنسبة للمصارف الاسلامية التى تزاول نشاطا ماليا يتمثل فى قبول الودائع ، وتقديم الخدمات المصرفية العادية التى لا تخالف أحكام الشريعة الاسلامية ومنها اصدار خطابات الضمان والكفالات المصرفية ، وتحصيل الشيكات وأيضا الكمبيالات والسندات الاذنية ،وعمليات صرف العملة الأجنبية الحاضرة وتسهيل فتح الاعتمادات المستندية وتأجير الخزائن الحديدية والمستودعات وهكذا . بالاضافة الى قيامها بأنشطة التمويل والاستثمار طبقا لقواعد المضاربة الاسلامية بنظام المشاركة أو المرابحة . وهذه الأنشطة جميعها بطبيعتها تختلف عن النشاط الذى تزاوله المنشآت المالية وغيرها من المنشآت الاقتصادية الأخرى ، وان كان بعضها من خلال أنشطة التمويل قد يتوافق مع بعض الأنشطة التجارية والصناعية .

لهذا ، فان اعداد الموازنة التخطيطية للمصرف الاسلامى يبدأ بتقديرات ما ينتظر الحصول عليه من ودائع ومدخرات ونوعيتها حتى يمكن على اساسها تقدير حجم التوظيف فى أنشطة التمويل والاستثمار ، وهى الأنشطة التى يتوقف عليها تقدير الايرادات التى سوف يحققها المصرف بالاضافة الى ايرادات الخدمات المصرفية ، وأيضا ما سوف يتحمله المصرف من مصروفات فى سبيل ذلك . وبالتالى يمكن تقدير الأرباح المنتظرة والمتوقعة التى سوف يحققها المصرف ، وأيضا اعداد تقديرات المركز المالى فى نهاية السنة المالية المقبلة التى تعد عنها الموازنة التخطيطية للمصرف .

وعليه ،يمكن حصر العناصر الرئيسية للموازنةالتخطيطية للمصرف الاسلامى فيما يلى :

(١) تقدير موارد واستخدامات المصرف الاسلامى .
(٢) تقدير الايرادات والمصروفات واعداد قائمة الدخل التقديرية .
(٣) تقدير المركز المالى المصرفى فى نهاية السنة التى تعد عنها الموازنة .
(٤) تقدير المركز النقدى للمصرف بعد انتهاء اعداد التقديرات المختلفة .

وفى الجزء التالى من البحث يناقش الباحث كيفية اعداد التقديرات للعناصر الرئيسية للموازنة التخطيطية للمصرف الاسلامى ، والأبعاد الأساسية التى ترتكز عليها عمليات التنبؤ والتقدير لأجزاء وعناصر الموازنة .

ثانيا : اعداد الموازنة التخطيطية للمصرف الاسلامي

المصرف الاسلامى (من الوجهة التخطيطية) مؤسسة مالية تستهدف استثمار أموالها وأموال عملائها طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية ، بغية الحصول على عائد مادى ومجتمعى يحقق النفع لأصحابها ولأفراد المجتمع بشكل عام.(٩)

ومن هذا المنطلق فان هيكل التمويل المصرفى الاسلامى هو المحدد الرئيسى لأوجه نشاطه وأساليب توظيف واستثمار الأموال المتجمعة لديه ومن ثم مصادر ايراداته وأرباحه .

وعليه ، فان اعداد تقديرات العناصر الرئيسية للموازنة التخطيطية للمصرف الاسلامى تعتمد أساسا على تحليل المقومات الرئيسية للمصارف الاسلامية من حيث مصادر الأموال واستخداماتها وما تحققه من عوائد وما ينتظر انفاقه ،والمركز المالى والنقدى للمصرف .

وفيما يلى يناقش الباحث كيفية اعداد تقديرات الموازنة التخطيطية مقسمة الى عناصرها الرئيسية ومرتكزة على أبعادها العلمية .

أولا: تقدير الموارد والاستخدامات :

يبدأ اعداد الموازنة التخطيطية عادة على موارد واستخدامات المصرف الاسلامى التى يتم تقديرها فى ضوء مجموعة من الدراسات والدلالات الهامة .

(١) الموارد :

تتمثل الموارد التى تتكون منها مصادر الأموال فى المصارف الاسلامية ، والتى يرتكز المصرف الاسلامى عليها فى عمليات التوظيف والاستثمار فيما يلى :

(١) حقوق المساهمين .
(٢) أموال المودعين والمستثمرين .
(٣) المخصصات .
(٤) موارد أخرى .

(١) حقوق المساهمين :

تتكون حقوق المساهمين من شقين أساسيين هما رأس المال المدفوع والاحتياطيات المختلفة ، ويتمثل رأس مال المصرف الاسلامى فى الأموال التى ساهم بها كل من المؤسسين والمساهمين عند انشائه وعند زيادة رأسماله وذلك طبقا للأوضاع القانونية السائدة عند التأسيس والشروط والضوابط التى تفعها الجهات الحكومية المسئولة . وعادة ما يكون رأس المال نسبة ضئيلة من موارد المصرف الاجمالية والتى أهمها الودائع ، أما الاحتياطيات فهى تمثل أرباحا محتجزة من اعوام سابقة من أجل تدعيم المركز المصرفى المالى . وتوجد عدة أنواع من الاحتياطيات منها الاحتياطى القانونى والعام واحتياطى الطوارئ واحتياطى التجديدات والتوسعات . وهذه الاحتياطيات بأشكالها المختلفة تعتبر مصدرا من مصادر التمويل

الذاتى أو الداخلى للمصرف ، وهى تأخذ نفس طبيعة رأس المال من حيث أهميتها فى ضمان حقوق المودعين لدى المصرف الاسلامى . وفى الغالب لا توجد صعوبة تذكر فى تقدير رأس مال المصرف واحتياطياته والتى يتم التنبؤ برقمها فى ضوء الأرباح المخططة أو المتوقع تحقيقها ، وفى ظل أحكام القانون والنظام الداخلى للمصرف فى توزيع الارباح .

(٢) أموال المودعين والمستثمرين :

تمثل الودائع من العملاء والمستثمرين المورد الرئيسى الذى يعتمد عليه المصرف الاسلامى فى مباشرة نشاطه وتحقيق خططه وأهدافه الاسلامية ، حيث أنها تبلغ نسبة مرتفعة من اجمالى موارد المصرف والتى يعتمد عليها فى عمليات التوظيف والاستثمار . لهذا كان من الضرورى تقدير قيمة الودائع المنتظر أن يجتذبها المصرف فى السنة المالية المقبلة والتى تعد عنها الموازنة التخطيطية .

وتخضع تقديرات الودائع ونوعيتها وأحجامها الى عدة عوامل عامة يجب أخذها فى الاعتبار حيث يكون لها الأثر الأكبر فى حجم واتجاه الودائع نحو المصارف الاسلامية ، وهذه العوامل نذكرمنها مايلى :

(١) الاتجاهات العامة للنشاط الاقتصادى .
(٢) انتشار الوعى الاسلامى والثقافة الاسلامية والتمسك بأحكام الدين .
(٣) الاتجاه العام للأسعار والتضخم ، ومستويات العمالة والأجور .
(٤) اتجاهات الدخل القومى وتوزيعه على القطاعات المختلفة بالدولة .
(٥) اتجاه تحويلات العاملين بالخارج ، ونوعية مدخراتهم .
(٦) اتجاهات النمو السكانى وتوزيع السكان على المناطق المختلفة .
(٧) اتجاهات الاستهلاك والادخار داخل المجتمع بين شرائح السكان المختلفة .
(٨) اتجاهات الأسواق المالية وأسعار العملات الأجنبية .
(٩) الاتجاهات السلوكية للمودعين ومدى حاجتهم للأمان أو المضاربة والاستثمار .
(١٠) القوانين الحالية والمتوقعة والتى لها تأثير مباشر على الادخار والاستثمار(سواء قوانين العمل والاجور أو قوانين النقد والاستثمار).
(١١) السياسات الاقتصادية والمنهج الاقتصادى للدولة .

وبالاضافة الى العوامل العامة السابقة ، فهناك بعض العوامل الخاصة المتعلقة بالنشاط المصرفى ذاته ، والتى يجب أن تعطى اهمية خاصة فى تقدير الودائع وهى :

(١) الاتجاه العام لنوعيات الودائع فى السنوات الثلاثة السابقة على التقدير.

(٢) اتجاه حجم ونوعيات الودائع بكل فرع من فروع المصرف .

(٣) عدد الفروع الجديدة المخطط لفتحها فى المناطق المختلفة .

(٤) تطور النشاط الاجتماعى والاقتصادى فى المناطق التى يوجد بها فروع للمصرف ، ومدى ارتباط التطور بالجانب الدينى .

(٥) المركز النسبى للمصرف بين المصارف الاسلامية أو الربوية .

(٦) الاعلام عن أهداف المصرف ومدى الاستجابة لها من قبل المتعاملين .

ومن المهم ونحن بصدد تقدير الودائع أن نفرق بين أموال المودعين وأن نميز بينها وبين أموال المستثمرين ، حيث أن لهذه التفرقة تأثيرا كبيرا على توظيف الأموال بالمصرف .

(أ) أموال المودعين :

المودعون هم الأشخاص الذين يتعاملون مع المصرف بايداع أموالهم بقصد أن تكون حاضرة للتداول والسحب عليها لحظة الحاجة ، وفق متطلبات العمل التجارى ، أو حاجات المودع كمستهلك . وأموال المودعين تكون تحت الطلب دائما ويلتزم المصرف بردها كاملة مع نصيبها

فى العائد الذى تحقق لأن المصرف غير مصرح له فى استثمارها عادة ،فاذا ضارب بها فمسئولية المضاربة تقع عليه وحده .

وتنقسم أموال المودعين ـ من وجهة النظر المحاسبية ـ فى سجلات المصرف الى حسابات جارية ، وحسابات اخطار ، وتوفير، ويمكن أن نطلق عليها الودائع المتحركة .

وتقدير الودائع هذه يتطلب دراسة جميع العوامل المؤثرة عليها ـ والتى ذكرها الباحث من قبل ـ فضلا عن البيانات المستمدة من السجلات المحاسبية ، وكذلك دراسة انماط تقلبات كل نوع من أنواع الودائع وبذل عناية خاصة لتحديد متطلبات السيولة .

وفيما يلى أسس تقدير كل نوع من أنواع الودائع المتحركة :

الحسابات الجارية :

يمكن تقسيم الحسابات الجارية الدائنة فى المصارف الاسلامية بحسب المتعاملين معها الى المجموعات التالية :

(١) الحسابات الجارية للحكومة والجهات الحكومية (ان وجدت) .
(٢) الحسابات الجارية للمصارف الاسلامية الأخرى والمراسلين .
(٣) الحسابات الجارية للشركات .
(٤) الحسابات الجارية للأفراد .

وأهمية هذا التقسيم تتمثل فى أن ادارة التخطيط للنشاط المصرفى فى سبيل التنبؤ بحركة المودعات فى تلك الحسابات يمكنها الاعتماد على التقسيم المذكور كما ان اعتبارات السيولة لكل من المجموعات المذكورة تختلف عن المجموعة الأخرى .

فبالنسبة للمجموعة الاولى ،فان التعامل بها يكون محدود نظرا لتعامل الجهات الحكومية مع بنك الدولة او بنوك القطاع العام المملوكة للدولة ، وان تم هذا التعامل فمن الممكن لادارة التخطيط بالمصرف جمع بيانات عن كل جهة حكومية ومعاملاتها خلال عدد من السنوات السابقة لتحديد حجم مودعاتها المقدرة وأيضا التنبؤ بمسحوباتها الدورية منها بدرجة كبيرة من الدقة فى خلال السنة المالية المقبلة .

وبالنسبة للمجموعة الثانية يمكن لادارة التخطيط تقدير السيولة بشىء من الدقة لحسابات المراسلين بناء على دراسة حجم

معاملاتهم وحركة السحب والايداع خلال السنوات الماضية . أما اعتبارات السيولة في حسابات الشركات ـ المجموعة الثالثة ـ فيمكن التنبؤ بها عن طريق تحليل المراكز المالية لتلك الشركات وتوجهاتها الاقتصادية وقوائم نتائج الاعمال الخاصة بها ، بالاضافة الى طبيعة نشاط كل شركة على حدة .

أما بالنسبة لمجموعة الحسابات الجارية الدائنة للأفراد ، وهى الأخيرة ،فغالبا ما تكون حركة الايداع فيها أو السحب منها غير منتظمة ويصعب التنبؤ بها على درجة كبيرة من الدقة ، حيث يحكمها عادة مقدار دخول الافراد ، ومدى الثقة فى النظام المصرفى ، ومدى انتشارالوعى المصرفى ، وظروف التضخم ، والاحوال الاقتصادية والسياسية بصفة عامة .

وعموما فان المودعين لايسحبون كل مودعاتهم دفعة واحدة ،فهم يسحبونها عادة على فترات ، وعندما يكونون فى حاجة اليها ، لهذا فان من عادة المصارف الاحتفاظ بجزء من هذه الودائع نقدا لمواجهة طلبات المودعين ، وهو ما يسمى بالحد الأدنى لاحتياطى السيولة كنسبة من حجم الودائع (١٠). ولو أن الباحث يرى أن يحتفظ المصرف الاسلامى بنسبة من السيولة لحسابات الافراد الجارية اعلى من النسب المقدرة للمجموعات الاخرى ، تحسبا لما قد يتم سحبه منها بواسطة أصحابها لظروف اجتماعية مفاجئة .

حسابات الودائع باخطـــــار :

ويقصد بها الاموال التى يودعها أصحابهـــا على ألا يسحبونها الا بعد اخطار المصرف قبل ذلـــك بفترة معينة . وتلجأ الشركات والهيئات والافـــراد الى هذا النوع من الايداع عندما تكون لديهـــا أموال فائضة عن حاجتها ولا ترغب فى الايـــداع الاستثمارى خوفا من عدم الانتظار للفترة المحددة للوديعة اذا ما احتاجت اليها خلال مدة الايـــداع. ونظرا لعدم رغبتهم المخاطرة بالمضاربة بها ، فـــان المصرف الاسلامى يمكن أن يقوم باستثمارها علـــى مسئوليته الخاصة ، والعائد كله يحصل عليـــه المصرف طالما أنه يضمن رد قيمة الوديعة الـــى المودع ، وذلك استنادا الى حديث رسول اللـــه (صلى الله عليه وسلم) فى السنة الشريفـــة "الخراج بالضمان " . ويمكن للمصرف تقدير الودائع من هذا النوع بشىء من الدقة فى ضوء حركـــة السنوات الماضية ، وما يقدمه المصرف من خدمـات سريعة تعمل على جذب المودعات اليه .

حسابات التوفيـــر :

ويقصد بها كل حساب فى دفتر واجب التقديـــم عند كل سحب أو ايداع . وهذه الحسابات تمثـــل قسم من الودائع الادخارية ، غير أن العادة جـــرت على تمكين الموفرين من السحب عليها متى شـــاؤوا أو ضمن شروط خاصة . ولا تختلف حسابات التوفيـــر فى طبيعتها عن الحسابات الجارية ، الا فـــى الاجراءات وفى حجم الوديعة .

ولأن السحب من هذه الودائع يكون عـــادة مقصورا على حاجة العمل الضرورية الى الامـــوال، فان المصرف يمكنه الاحتفاظ بأقل نسبة سيولـــة منها ، وبالتالى يكون من السهل التنبؤ وتقديـــر حجم هذا النوع من الودائع فى ضوء الاتجاهـــات المرتبطة بالعاملين فى الداخل والخارج واتجاهات الدخل القومى وتوزيعه بين فئات المجتمـــع ، وتحويلات العاملين بالخارج بالاضافة الى الظـــروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المتواجد بـــه فروع المصرف الاسلامى .

ونظرا لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية وانتشار استخدام الحاسبات الالكترونية فـــى النشاط المصرفى[١١] ، فانه من الممكن استخـــدام الأساليب الكمية فى التنبؤ بقيمة المودعـــات المنتظرة ، بحيث يمكن استخدام البرامج الخاصة بأسلوب تحليل الانحدار المتعدد فى التنبؤ بحجم الودائع ، كما يمكن استخدام المحاكاه وصفـــوف الانتظار فى التوصل الى التوزيعات الاحتماليـــة لعمليات الايداع والسحب ، وتخطيط وتوزيـــع السيولة على المفردات النوعية للحسابات .

(ب) أموال المستثمريـــن :

وهى عبارة عن المبالغ التى يودعها أصحابهـــا فى المصرف بهدف الحصول على عائد أو دخل يتمثل فيمـــا يتقاضونه من أرباح حلال . وهؤلاء قد يستهدفون استثمـــار

أموالهم عن هذا الطريق باستمرار ، وقد يقدمون على هذا الاستثمار مؤقتا بانتظار فرصة مناسبة للتشغيل، وأموالهم هذه خاضعة لمخاطر الاستثمار وعوائده ، وهي تخضع للقاعدة الاسلامية " الغنم بالغرم " .

ويمكن أن يطلق على اموال المستثمرين الودائع الثابتة أو لأجل ، وهذه لايجوز السحب منها جزئيا أو كليا قبل انقضاء المدة المحددة من قبل للوديعة الاستثمارية . ويلجأ لهذا النوع من الودائع عادة الهيئات وشركات الأشخاص والأفراد عندما يكون لديها فائض من النقود ولا يحتاجونه فى وقت قريب . وتقوم بعض المصارف الاسلامية بالموافقة على جواز السحب منها جزئيا او كليا فى الحالات التى تراها ادارة المصرف .

ويمكن تقسيم الودائع الاستثمارية الى :

(١) حسابات التوفير مع التفويض بالاستثمار .. وفيها يقوم العملاء بتفويض المصرف فى ا ستثمار الأرصدة المتوافرة لديه بحسابات التوفير على أساس المضاربة المطلقة . ويقوم المصرف بعدها بتوزيع العائد عليهم من ربح أو خسارة كل ستة أشهر أو سنة وذلك حسب نوع المضاربة وتحقق العائد.

(٢) حسابات الودائع الاستثمارية المقيدة لمدة.. وفيها يحدد المصرف الحد الأدنى لحجم الوديعة بمبلغ معين ، وكذلك تحديد مدة الوديعة الاستثمارية ، ويفضل ألا تقل عن سنة حتى يمكن استثمارها فى المجالات المختلفة ، أو فى مجال محدد(اذا كانت

المضاربة مقيدة بنشاط معين بذاته) . وهـــذا النوع من الودائع يتحمل فيه المودع نتيجـــة المخاطرة ويقتسم النتيجة من ربح أو خســـارة ، والوديعة هنا لا تتجدد مدتها الا بموافقة المودع .

(٣) حسابات الودائع الاستثمارية المطلقة المدة .. وهذا النوع من الودائع يحدد فيه المصرف الحد الأدنـــى للوديعة بمبلغ معين ، وكذلك يحدد مدة الوديعـــة الاستثمارية بسنة على الاقل تتجدد تلقائيا ، مالـــم يتقدم المودع بطلب كتابى الى البنك طالبا فيـــه سحب الوديعة ، ويكون ذلك قبل فترة كافية مـــن انتهاء السنة من تاريخ بدء تجديد الوديعة ، ولتكن قبلها بثلاثة أشهر مثلا . وهذا النوع من الودائـــع قد يمثل مضاربة مقيدة بنشاط معين ، أو قد يكـــون بنظام المضاربة المطلقة وتفويض المصرف الاستثمارى فى اى مجال من المجالات التى يراها مناسبـــة ومضمونة ، وتوزع نتيجة المضاربة على المودعيـــن بحيث يحصلون على أرباح أو يتحملون نصيبهـــم من الخسائر .

ويجب أن تعمد المصارف الاسلامية الى تشجيـــع عملائها على اطالة مدة الوديعة الاستثمارية أكثـــر من سنتين مما يعطيها فرصة أكبر لاستثمار هـــذه الودائع وتخفيض نسبة الاحتياطى النقدى عليها .

وأفضل طريقة لجذب أموال المستثمرين هـــى اختيار المصرف لأفضل الاستثمارات بما يؤدى الـــى

ارتفاع نسبة العائد والأرباح الموزعة ، الأمر الذى يدفع بالمستثمرين المرتقبين الى طلب الدخول فى مضاربات محددة بعينها بتوسط المصرف (المضاربة المقيدة) او اطلاق يد المصرف فى توظيف أموالهم على أساس المضاربة أو المشاركة (المضاربة المطلقة) (١٢)

ومن الممكن لادارة التخطيط بالمصرف التنبؤ بحجم الودائع الاستثمارية فى ضوء الاتجاه العام للودائع فى الأعوام السابقة ، وفى ضوء الاستجابة للاعلانات عن الاستثمارات التى يزمع المصرف الدخول فيها حتى تاريخ اعداد الموازنة التخطيطية ، وأيضا فى ضوء النجاح الذى حققه المصرف فى المضاربات السابقة وفى تأسيس مؤسسات ذات قيمة اقتصادية ،بالاضافة الى التوقعات المرتبطة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية وحجم المدخرات المتوقعة ونوعية المستثمرين .

ويود الباحث أن يوضح أنه على الرغم من أن المصرف الاسلامى قد لا يواجه عند حلول الآجال المتعاقبة طلبا على قيمة الودائع الاستثمارية من قبل أصحابها ، الا أنه يجب أن يأخذ فى الاعتبار عند اعداد الموازنة التخطيطية ومراعاة نسبة السيولة ، النقاط التالية : (١٣)

(١) ليس من المفروض أن يحل الأجل الذى يخول للمودع سحب قيمة وديعته بالنسبة الى جميع الودائع الثابتة . فعلى الأقل يمكن المصرف المودع من سحب امواله لأية ظروف تختص به وذلك فى

نهاية كل ستة أشهر أو سنة من بداية استثمار الوديعة ويفسخ عقد المضاربة . أو على أفضل تقدير يقوم المصرف بمنح المستثمر المودع لوديعة استثمارية قرضا حسنا بضمان وديعته يسترده المصرف فى أجل استحقاق الوديعة .

(٢) حلول آجال الودائع الاستثمارية فى أوقات متعاقبة شبه دورية .

(٣) ألا يضطر المصرف الى السحب من رؤوس أموال المشروعات القائمة فعلا على أساس المضاربة لكى لا يخلخل العمل بها ولا تستطيع تحقيق أهدافها وأهداف المصرف .

لذا فانه عند اعداد تقديرات الودائع الاستثمارية الثابتة كموارد للمصرف ضرورة الاخذ فى الاعتبار طلبات السحب المتوقعة على تلك الودائع اما بحلول أجل الاستحقاق أو لأسباب أخرى ، بحيث يحتفظ المصرف بنسبة سيولة معينة من قيمة الودائع لديه (*) ، أو أن يقوم بتحديد تغطية طلبات السحب المقدرة من أحد البنود التالية :

(أ) من الجزء الذى لم يتمكن المصرف بعد من استثماره من الودائع الاستثمارية .

(*) المصارف الاسلامية فى مصر ملزمة بالاحتفاظ باحتياطى نقدى فى البنك المركزى بنسبة ٢٥ ٪ من الودائع بالجنيه المصرى اذا كانت مدة الوديعة أقل من سنتين .

(ب) من الودائع المتحركة التى يمكن للمصرف أن يحتفظ دائما بجزء منها كاحتياطى سيولة لتغطية طلبات السحب على الودائع الثابتة ، أو منح القروض الحسنة بضمان تلك الودائع ان لم يكن فى الامكان السماح بسحب الوديعة الاستثمارية حين طلب سحبها .

(ج) من الجزء الذى يحافظ المصرف على سيولته من رأسماله الاصلى لكى يساهم فى تغطية طلبات السحب غير العادية .

(٣) المخصصات :

تنشأ المخصصات محاسبيا لمواجهة التزامات محددة لا بد من مواجهتهافى نهاية العمر الانتاجى أو الاقتصادى للأصول الثابتة ، او فى تواريخ معينة ، أو لأسباب تتعلق بظروف التعامل والتوظف ، ومن أمثلتها مخصصات اهلاك الاصول الثابتة ،ومخصصات المدينين ،ومخصصات مكافآت ترك الخدمة .

والمخصصات عبارة عن مبالغ محتجزة تمثل جزءا من الأرباح أو عبئا على حساب الارباح والخسائر يحتجزها المصرف لمواجهة التزامات معينة ، وهى بهذا المفهوم تمثل مصدرا من مصادر الاموال طوال المدة التى تنقضى بين تاريخ عمل المخصص وتاريخ استخدامه فى الغرض المخصص له . كما أن المغالاة فى المخصصات المحتجزة يمثل أيضا مصدرا من مصادر الأموال .

وتقدير قيمة المخصصات فى الموازنة التخطيطية كمورد من الموارد يعتمد على استخدام الأسس المتعارف عليها فى احتجاز المخصصات لكل نوع من أنواع الأصول ، مع الأخذ فى الاعتبار ثبات طريقة احتجاز المخصصات سنة بعد أخرى ، وأيضا مواعيد احلال الأصول واستبدالها باستخدام المخصصات المحتجزة .

(٤) الموارد الأخرى :

بالاضافة الى الموارد التى سبق ذكرها ، هناك بعض الموارد الأخرى يمكن أن تشملها الموازنة التخطيطية ، وان كانت أقل أهمية . ومن أهم هذه الموارد المبالغ التى يودعها العملاء طرف المصرف كتأمين مقابل فتح اعتمادات مستندية لهم أو كغطاء لخطابات الضمان التى يصدرها المصرف لصالحهم ، بالاضافة الى ما ينتج عن تصفية بعض أصول المصرف ، أو بيع أوراق من محفظة الأوراق المالية سواء من أوراق المشروعات التى أنشأها المصرف وقام بتمويلها أو من تلك التى تمثل استثمارا قصير الأجل ويمتلكها المصرف .

ويمكن اعداد تقديرات عن الموارد الممثلة فى التأمينات أو الغطاء عن طريق تقدير حجم معاملات البنك فى هذه المعاملات فى ضوء المتوقع منه من تسهيلات فتح اعتمادات ، والمتوقع تجديده من خطابات الضمان وما يصدره المصرف مستقبلا . كذلك يمكن تقدير الموارد الأخرى فى ضوء خطة المصرف المستقبلية فى تسييل الأصول

الثابتة والمتداولة .

(٢) الاستخدامات :

يقوم النشاط الاقتصادى فى الاسلام بصفة عامة على أساس الجمع بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع وتحقيق المنافع بأشكالها المختلفة . كما أنسياسات الانتاج والتسويق فى المجتمع الاسلامى تلتزم أولا بتوفير الاحتياجات الضرورية ، ثم شبه الضرورية فالكمالية ، ولتوفير ذلك وتحقيق مصلحة القائمين به يتعين دراسة هذه الاحتياجات وتحديدها بدقة مع ما يتطلبه ذلك من دراسة أسواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية ، وامكانية تحقيق الربح الحلال للمنتجين والبائعين من وراءتوفير تلك الاحتياجات ، أو قيام الدولة بتقديم المساعدات اللازمة فى هذا المجال(١٤).

ونشاط المصارف الاسلامية هو جزء من النشاط الاقتصادى فى الاسلام ، ويستلزم هذا النشاط دراسة الأسواق وجمع المعلومات التى يمكن تخطيط النشاط الاقتصادى فى ضوئها .

وفى ظل الظروف المتدنية الحالية لاقتصاديات الدول الاسلامية ، فان المصارف الاسلامية يمكن أن تقوم بدور كبير ووافح فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ورفع مستوى الاقتصادالقومى وتطويره عن طريق توجيه مواردها المالية والمتجمعة لديها نحو أوجه الاستثمار العديدة التى تسهم اسهاما كبيرا فى تنمية الدخل

القومى والناتج القومى ، كما تحقق عوائد ومنافع اجتماعية كبيرة ، بالاضافة الى الربح الحلال الذى يجب أن يأتى فى المرتبة الثانية ولايكون هو المحرك الوحيد للاستثمار . وبذلك يتمشى نشاط المصرف الاسلامى مع أهدافه وأهداف المجتمع الاسلامى .

وعليه ، يمكن للباحث تحديد أبعاد استخدامات الأموال فى المصارف الاسلامية فى النقاط التالية :

(١) الاتجاه الى مشروعات التنمية الاقتصادية والمشروعات ذات المطلب الشديد لتلبية احتياجات المجتمع وسد العجز فى نوعيات السلع والخدمات وذلك سوف يؤدى الى زيادة اشباع حاجات أفراد المجتمع من ناحية ، وأيضا تحقيق أرباح للمصرف الاسلامى ، بالاضافة الى تقليل حجم المخاطرة .

(٢) عدم اعتبار الربح هو المحرك الوحيد للاستثمار بل يجب أن يقترن هدف الربحية بهدف التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الاسلامى .

(٣) اشتراط وقوع النشاط الاستثمارى فى دائرة الحلال وتوجيهه لاشباع الحاجات القومية للمجتمع ، ثم الحاجات الأساسية السوية لأفراد المجتمع ، فالحاجات الكمالية .

(٤) الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية والعنصر البشرى فى المجتمع الاسلامى كمحورين فى دراسات الاستثمار واستخدامات الأموال .

وفى ضوء الأبعاد السابقة يتم تحديد استخدامات المصرف الاسلامى التى تحقق أهدافه الاستثمارية والاسلامية وأهداف المجتمع والمستثمرين فى دائرة الربح الحلال .

تقدير الاستخدامات :

بصفة عامة يمكن للمصرف الاسلامى أن يدخل الى مجال المضاربات بالأموال التى تعتبر ملكا خاصا به الى جانب الودائع الثابتة التى يعتبر المصرف وكيلا عنها أو مضاربا بها بموجب التراضى مع مودعيها . ويمكن القول أن الأموال التى يملكها المصرف أو تقع تحت امرته ويمكنه أن يضارب بها تتمثل فى :

أولا ـ الجزء المخصص من رأسماله الأصلى لعمليات المضاربة بأشكالها المختلفة .

ثانيا ـ الجزء الذى يحدده المصرف بخبرته الخاصة من الودائع الاستثمارية الثابتة لعمليات الاستثمار، وعادة ما تكون نسبة عالية من قيمة تلك الودائع .

ثالثا ـ الجزء الذى يقدر المصرف ـ بخبرته الخاصة مقترنا بمعلومات سابقة ـ امكانية سحبه من الودائع المتحركة وادخاله مجال الاستثمار .

وعلى الرغم من تعدد أوجه استخدامات المصرف الاسلامى الا أنه يمكن تلخيصها فى :

(أ) أنشطة التمويل والاستثمار التى يقوم المصرف بها بنفسه .

(ب) أنشطة التمويل والاستثمار غير المباشر التى يقدم فيها أموال للغير من رجال الاعمال والمستثمرين .

(ج) الاستثمار فى الأصول الثابتة .

ولذلك فان تقديرات استخدامات الاموال فى المصرف الاسلامى يتم تقسيمها من حيث أسس التقدير الى مجموعتين رئيسيتين، بالاضافة الى ما يلزم من استخدامات فى عمليات الاصول اللازمة للمصرف . وتكون تلك التقديرات من مجموع موارد المصرف ، بعد الأخذ فى الاعتبار الاحتفاظ بنسبة سيولة من هذه الموارد لمواجهة طلبات السحب والظروف الطارئة ، بالاضافة الى الاحتياطى النقدى الواجب الاحتفاظ به لدى المصرف المركزى (مؤسسة النقد فى الدولة) ، اذا كانت القوانين تتطلب ذلك .

(أ) تقديرات استخدامات أنشطة التمويل والاستثمار (المباشر):

يعتبر توظيف أموال المصرف الاسلامى فى أنشطة التمويل المختلفة من الاهداف الاساسية لقيام المصرف الاسلامى ، الذى يكون ملزما أمام المودعين للودائع الثابتة بأن يوظف ودائعهم ويعطيها الأولوية فى الاستثمار على أمواله الخاصة . فلا يحق له أن يستثمر أمواله الخاصة من رأس مال أو ودائع متحركة الا اذا لم تسد الودائع الاستثمارية حاجة المضاربة . ويكون المصرف فى هذه الحالة شريك بالمضاربة ووكيلا عنها .

وتتمثل أنشطة التمويل فى المعاملات المتعلقة بتمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة التى يقوم بها المصرف بنفسه ، حيث يمكن تقسيمها الى :

(١) تمويل أنشطة الاعمال المختلفة : حيث تضم الاستثمار فى الاعمال التجارية التى تتصل بمباشرة التجارة الداخلية والخارجية ، وبيوع المرابحة للسلع المختلفة نقدا أو بالأجل. كما تضم الأعمال الجديدة مثل انشاء المدن السكنية بهدف البيع أوالايجارة ، أو انشاء المدارس ودور العلم واستصلاح الاراضى واستزراعها ، وهكذا .

(٢) تمويل المشروعات الاقتصادية المختلفة : حيث يقوم المصرف منفردا أو بالاشتراك مع مؤسسات اسلامية أخرى بتمويل والمساهمة فى انشاء الشركات الصناعية الهامة للتنمية الاقتصادية للمجتمع ، وسد نقص أو عجز فى احتياجات المجتمع والمسلمين ، مثل اقامة مصانع للأدوية أو للمبانى الجاهزة أو شركات للمواصلات ، أو شركات انتاج السلع الغذائية والسلع المعمرة .

وحتى يمكن للمصرف وضع خطة سليمة للاستخدامات المختلفة ضمن أنشطة التمويل والاستثمار عن فترة زمنية مقبلة ـ وهى فترة الخطة واعداد الموازنة ـ يجب عليه أن يسترشد بعدة عوامل يذكرها الباحث فيما يلى حسب أهميتها ـ فى رأيه ـ من حيث الأولوية :

(أ) مدى احتياج النشاط الاقتصادى والبيئة الاجتماعية بالدولة الى نوعية النشاط التجارى أو العقارى أو الانتاجى (صناعى / زراعى / خدمات) .

(ب) دراسة الأولويات لكل نوع من أنواع الأنشطة المطروحة ليقوم المصرف بتمويلها ، وذلك لامكان تحديد المبلغ الذى يمكن توظيفه واستثماره فى كل منها .

(جـ) القيام بالدراسات المختلفة من الناحية الاقتصادية ، سواء دراسات السوق من حيث الموردين المرتقبين والمستهلكين المتوقعين ، وعمليات الاستيراد وقوانينها وذلك فيما يتصل بتمويل الأنشطة التجارية المختلفة . كذلك القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية للبدائل الاستثمارية المختلفة للمفاضلة بينها بالنسبة للأعمال العقارية والصناعية والانشائية ، ويتم ذلك بواسطة جهاز دراسات الجدوى والاستشارات بالمصرف الاسلامى والذى يمثل أحد الأنشطة المستحدثة بالمصرف الاسلامى .

وفى الجزء التالى يوضح الباحث أبعاد العوامل التى يتم الاسترشاد بها عند اعداد تقديرات استخدامات أموال المصرف الاسلامى فى أنشطة التمويل والاستثمار المباشر.

(١) مدى احتياج النشاط الاقتصادى والبيئة الاجتماعية فى الدولة الى نوعية النشاط :

النشاط الاقتصادى فى الاسلام يجمع ـ كما سبق القول ـ بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وتحقيق

المنافع المجتمعية بأشكالها المختلفة .

وعلى ذلك فان المصارف الاسلامية بما لديها من قدرة على تجميع مدخرات المسلمين تكون مسئولة اجتماعيا وقوميا عن تحقيق بعض أهداف النمو والتقدم الاجتماعى والاقتصادى ، حيث يتوافر لديها من الاموال ما لا يمكن لأى جهة اخرى تجميعه .

ورغم رسوخ هذا الفكر الاسلامى الا أن فكرة المسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية والتى تدعو الى ضرورة تعميم علاقات متوازنة بين الافراد والحكومات والمنظمات الاقتصادية وغير الاقتصادية دائما ما تنسب الى الفيلسوف الانجليزى توماس هوبز (١٥٨٨ - ١٦٧٩) وغيره من المفكرين ، ودائما ما تبرز فى كتابات الباحثين والمهتمين بالبحث العلمى(١٥) ويرجع ذلك الخطأ الى عدم التمسك بالدراسات الاسلامية أو بالأحرى عدم الخوض فى دراسة مفاهيم واحكام الشريعة الاسلامية .

وتتبلور المسئولية الاجتماعية للمصارف الاسلامية ليس فى تحقيق أقصى عائد للمساهمين وتعظيم الأرباح والمنافع للمستثمرين كما هى الأهداف التقليدية للعمل المصرفى التجارى (الربوى) ، ولكن تنعكس هذه المسئولية فى تحسين نوعية الحياة الاجتماعية ، حيث أصبح التقدم الاجتماعى لايقل أهمية ان لم يكن موازيا للتقدم الاقتصادى.

ومن هنا تأتى أهمية دراسة مدى احتياج النشاط الاقتصادى والنظام الاجتماعى الى نوعية أنشطة معينة بحيث تستخدم فيها أموال المستثمرين لتسهم فى تنمية المجتمع اقتصاديا وتحقق عوائد مجتمعية مختلفة منها امكانية استيعاب العنصر البشرى من الخريجين المؤهلين علميا الأمر الذى يؤدى الى مساعدة أفراد المجتمع فى تحسين نوعية أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية ، وزيادة الانتاجية والافراد المنتجين بالمجتمع بالاضافة الى زيادة الاشباع ورفع المعاناة وارتفاع مستوى المعيشة .. ومن أمثلة هذه الأنشطة الاسكان ، الصناعات الغذائية ، مشروعات التنمية الزراعية ، مشروعات تنمية الثروة الحيوانية ، مشروعات تنمية الصناعات الحرفية .. وغيرها .

ويمكن القول ان نطاق المسئولية الاجتماعية أو البعد الاجتماعى عند دراسة استخدامات أموال المصرف الاسلامى يتحدد بحساب حجم الآثار الخارجية للقرارات الاستثمارية من حيث المنافع القومية والاجتماعية ومطلحة المستثمرين والحفاظ على مدخراتهم .

وما يعنيه الباحث بالآثار الخارجية للقرار الاستثمارى هو حصر وقياس العوائد الملموسة وغيرالملموسة وتأثيرها على المجتمع خلال الفترات المتتابعة وتحديد حجم التطور الاقتصادى والاجتماعى ، مع مقارنة المخطط بالفعلى فى كل فترة ، ونسبة التطور الى دخل المشروع الاستثمارى ومقدرته فى تحقيق الربحية ،والقدرة على الاستمرار وفى تحقيق نفس العوائد على مدار عمره

الافتراضى . كما أن المقصود بالعوائد غير الملموسة هو أية أهداف يحققها المصرف وتقبل القياس بشكل ما ، بحيث يظهر لها أثر فى تغطية احتياجات المجتمع والمساهمة فى رفع مستوى رفاهية أفراده .

وليس هناك أدنى شك فى أن نظم المعلومات المتطورة للمصرف وللنظام المصرفى الاسلامى تفيد كثيرا ، وتسهم بشكل فعال فى هذا الصدد ، كما أن استخدام بعض النماذج الكمية فى حساب آثار الاستثمار فى أوجه النشاط المختلفة المباشرة منها وغير المباشرة يساعد كثيرا فى ترشيد استخدامات المصرف الاسلامى .

(٢) دراسة الأولويات لكل نوع من أنواع الأنشطة المطروحة ليقوم المصرف بتمويلها :

ترتبط دراسة الأولويات لكل نوع من أنواع الأنشطة المطروحة ليقوم المصرف بادراجها ضمن الموازنة التخطيطية لتمويلها ، بعنصرين هامين :

الأول ـ وهو مرتبط بالبند السابق الخاص بمدى احتياجات النشاط الاقتصادى والبيئة الاجتماعية فى الدولة للنشاط الذى يمكن أن يقوم المصرف بتمويله واستثمار الأموال المتجمعة لديه فيه ، أو فى غيره من الانشطة التى يتبين احتياج المجتمع لها .

الثانى ـ ويرتبط بتحليل المخاطر المرتبطة بالمقترحات من الأنشطة الاستثمارية .

والعنصر الأول يساعد فى تحديد الأنشطة التى تتطلبها حاجات ملحة فى المجتمع وتنمى النشاط الاقتصادى ويمكن أن يسهم المصرف الاسلامى فى تمويلها واستثمار موارده فيها والعمل على تنميتها بما يحقق مصالح المجتمع ، ومن ناحية اخرى مصالح المستثمرين والمساهمين . وفى هذه الحالة قد تؤكد الدراسات التى يجريها الجهاز الفنى فى المصرف ضمان ربحية الاموال المستثمرة فى هذه الانشطة الاقتصادية ، الامر الذى يجعل هدف الربحية وهدف تنمية المجتمع يسيران فى خط متوازن .

أما العنصر الثانى فهو يرتكز على تحليل المخاطر المرتبطة بالأنشطة المختلفة المتوقع استخدام الاموال فيها ، حيث تعتبر المخاطر المرتبطة بالمقترحات الاستثمارية متغيرات أو عناصر أساسية تدخل فى عملية تحليل وتقييم الأولويات الخاصة بهذه المقترحات . ويمكن التعرف على المخاطر المرتبطة بنشاط معين من خلال التعرف على المخاطر التى توجد فى فروع نفس النشاط ، كما يستلزم الامر ايضا التعرف على بعض العوامل الخاصة بحجم النشاط ونوعه وحجم الاموال التى يتطلبها الاستثمار ، وكذلك العوامل المختلفة التى تؤثر على سيولة الاصول .

ورغم أن الظاهر لنا هو تضارب العنصرين المذكورين الا أنهما يسيران فى طريق واحد حيث المفروض ان المصرف الاسلامى مؤتمن على أموال المستثمرين والمساهمين والمودعين ، ولذلك عندما يقرر المصرف الاستثمار فى أنشطة يحتاجها النشاط الاقتصادى أو بيئة المجتمع وتساعد على النمو الاجتماعى فانه من الجانب الآخر

يجب أن يعمل بحرص فى اختيار الأنشطة التى تنخفض مخاطر الاستثمار فيها الى أدنى حد ممكن وتحقيق أيضا عوائد للمستثمرين بالاضافة الى امكانية استرداد أموال المستثمرين فى اوقات مناسبة عن طريق تنضيض الاصول الثابتة بمعنى تحويلها الى أموال سائلة لامكان تغطية طلبات السحب من الاموال فى تواريخ انتهاء أجل الودائع الاستثمارية .

ويمكن الارتكاز فى عملية تحديد الأولويات للأنشطة المطروحة للتمويل والاستثمار على النقاط التالية :

(١) الحجم المتوقع للموارد الاستثمارية للمصرف .
(٢) الاموال اللازمة لتمويل كل نوع من أنواع الأنشطة المقترحة .
(٣) مدد الودائع الاستثمارية المتوقعة واحتمالات تجديدها كل فترة من قبل المستثمرين .
(٤) اعتبارات النمو الاجتماعى والاقتصادى للأنشطة المقترحة .
(٥) الاعتبارات التى تتعلق بسرعة تحويل الاستثمارات الى سيولة نقدية .
(٦) الاعتبارات التى تتعلق باكتساب عملاء جدد للمصرف ، أو فقد عملاء قدامى .
(٧) عنصرى الامان والضمان بالنسبة للأنشطة المقترحة .
(٨) الخطة القومية والسياسات والتعليمات التى تصدرها السلطات المختصة فى الدولة فيما يتعلق بتمويل نشاط اقتصادى معين .

ويخلص الباحث مما تقدم الى ضرورة قيام المصرف بالموازنة بين المسئولية المجتمعية تجاه المجتمع الاسلامى وبين عوامل السيولة والربحية والأمان فيما يتعلق باستخدامات أموال المصرف فى مجالات الاستثمار المختلفة .

(٣) القيام بالدراسات الاقتصادية المختلفة :

يمكن أن تنقسم الدراسات الاقتصادية التى يقوم بها المصرف الاسلامى الى نوعين من الدراسات هى :

(أ) دراسات السوق :

فدراسات السوق وجمع المعلومات مهمة لكل من المصرف الاسلامى والمستثمرين والقائمين على المشروعات المختلفة المقترحة ، والهدف من دراسات السوق هو تخطيط سياسات المصرف الخاصة بتمويل انشطة تجارية سواء داخل الدولة أوخارجها وما يرتبط به ذلك من فائدة يجنيها المصرف من معلومات قد تدخل ضمن دراسة البدائل الاستثمارية التى قد تكون ضمن الخطط الاستثمارية والتى قد يقوم المصرف بتمويلها تمويلا مباشرا ، بالاضافة الى العائد الذى يمكن أن يعود من تلك المعلومات عند استخدامها فى الاستشارات الفنية والدراسات التى يقدمها المصرف لعملائه الراغبين فى هذا النوع من الخدمة المصرفية ،والمستحدث فى المصارف الاسلامية (١٦).

وبالاضافة الى دراسات السوق المعتادة من حيث الشريحة التسويقية وأذواق المستهلكين واحتياجاتهم ،يجب ـ فى رأى الباحث ـ أن يهتم المصرف بالنقاط التالية :

- مقدار العجز فى السوق المحلية من السلع المختلفة وتوقعات تغطيته بواسطة جهات أخرى من الشركات التجارية الاخرى والمستثمرين ومكاتب الاستيراد المختلفة .
- القوانين الخاصة بالاستيراد والتعليمات التى تصدرها الجهات المختصة فى هذا الصدد.
- توقع الرواج أو الانكماش الاقتصادى فى ضوء الدراسات التى تجريها الاجهزة المختصة بالمصرف وأثر ذلك على التوسع فى تمويل أحد الأنشطة أو الحد منه .
- أثر التضخم على ربحية المصرف من خلال نشاط التمويل المقترح .

(ب) دراسات الجدوى الاجتماعية والاقتصادية :

ان ارتباط المصرف الاسلامى باحكام الشريعة الاسلامية والتى تتطلب أداءه لأنشطة متميزة عن مختلف البنوك التجارية يجعل من الضرورى الأخذ بعين الاعتبار الاهداف التى أنشئت من أجلها المصارف الاسلامية ألا وهى الربط بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع تحقيق أنسب الأرباح أو الفائض للمستثمرين والمساهمين .

ولذلك فان الامر يتطلب عند اعداد الموازنة الخاصة باستخدامات الاموال فى المصرف الاسلامى تطويع كل من هدفى السيولة المطمئنة وعملية تنمية المجتمع الاسلامى من خلال دراسة المشروعات المطلوب تمويلها واقامتها ، بحيث تصبح الدراسة بمثابة تحليل جدوى من زوايا اهداف المصرف ، والتى يمكن أن تمر بالخطوات التالية ترتيبا :

- دراسة الجدوى الاجتماعية للمشروع ، بمعنى قياس مدى مساهمته فى ارتفاع عوائد المجتمع طبقا لأحكام الاسلام ،وهذه تمثل عوائد غير ملموسة . وتلك العوائد غير الملموسة تحتاج الى مقاييس موضوعية لقياسها كميا . ويمكن فى هذا الصدد استخدام معلمات(باراميتر) أو أوزان لوضع نموذج كمى لقياسها .

- دراسة الجدوى المالية للمشروع ،بمعنى قياس العوائد الملموسة وأثرها على عائد الاستثمار العام للمصرف ،وعلى الخطط الأخرى المقترحة باستخدام تحليل التكلفة والعائد وربطها بدراسات الجدوى الاجتماعية .

- دراسة الجدوى النقدية للمشروع ، بمعنى التعرف على أثر تنفيذ المشروع على الموازنة النقدية ، ومدى التناسب بين حجم الاموال المتاحة وبين جداول التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال مراحل التنفيذ والتشغيل(١٧).

- دراسة مدى تناسب مصادر الاموال المستخدمة في التمويل مع توقيت الحصول على الدخل المتوقع ، لتحديد الأثر على السيولة الواجب مراعاتها باستمرار .

وتعتمد الدراسات المشار اليها (في المقام الاول) على أنظمة المعلومات وما تتيحه من امكانية الدراسات الفنية . وتتمثل هذه الدراسات فى تحليل تكلفة وعائد المشروعات الاستثمارية المقترحة لتمويلها من قبل المصرف والاستثمار فيها . ويمكن استخدام مجموعة من النماذج الرياضية فى تقييم المقترحات الاستثمارية واستخدام الحساب الآلى فى عمليات التحليل والتقييم ومن النماذج التى يمكن استخدامها فى هذا المجال نموذج صافى القيمة الحالية ونموذج المعدل الداخلى للعائد ، مع الأخذ فى الاعتبار مخاطر عدم التأكد والتى يتم استخدام مجموعة اخرى من النماذج الرياضية لحسابها مثل القيمة المتوقعة أو شجرة القرارات ، او معادلة العوائد وأسلوب تحليل الحساسية (١٨) .

ويمكن للباحث القول ان الموارد التى تخصص للاستخدام فى تمويل المشروعات الاستثمارية فى المجالين الصناعى والعقارى انما هى من الموارد التى يحصل عليها المصرف من المودعين بنظام المضاربة المقيدة ، أو المشاركات ، والمساهمات ،

أى التى يفوض فيها المودعين المصرف القيام باستثمار أموالهم فى أنشطة محددة بعينها وأن يتم ذلك بواسطة المصرف وأجهزته . ونظرا لطول فترة انشاء المشروعات الاستثمارية وانتظار المستثمرين لفترة التنفيذ والتشغيل حتى يتم جنى أرباح أو عوائد على استثماراتهم ،فان الباحث يرى أن يقوم المصرف بدراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات المختارة مسبقا ، ثم يقوم بالاعلان عن تلك المشروعات الى المستثمرين والمودعين ويحدد فى الاعلان قيمة الوديعة المطلوبة او الحد الأدنى للوديعة ومدة الايداع ، وكيفية تجديد الوديعة او انتهاء أجلها ،ونوعية النشاط الذى ستستثمر فيه ومدته المتوقعة بمعنى اعلام المستثمرين بالأنشطة والسبل التى سيسلكها المصرف فى الاستثمار وسبب اختياره لها .

كما يمكن للمصرف استخدام مودعات المستثمرين والمودعة بنظام المضاربة المطلقة فى مثل هذه المشروعات الاستثمارية على أن يأخذ فى الاعتبار عدة عناصر منها :

(١) انتهاء مدة الايداع وقيام المودعين بسحب مودعاتهم ، وهنا يجب على المصرف التنبؤ بدقة بمودعاته المستقبلة لكى يقوم بعملية احلال للمودعات الاستثمارية التى سيقوم المودعون بسحبها بتلك التى سيحصل عليها المصرف مجددا . ويمكن للمصرف استخدام بعض

الاساليب الكمية مثل المحاكاة وصفوف الانتظار لمعرفة التوزيعات الاحتمالية لعمليات الايداع والسحب المتوقعة .

(٢) فى حالة استخدام المصرف لودائع فى مشروعات لم تحقق عائد بعد وحل أجل استحقاقها لمودعيها ، فان الباحث يرى أن تعامل من حيث تحقيق الأرباح معاملة ودائع المثل فى نفس المصرف والتى استثمرت استثمارا قصير الأجل يتناسب مع مدة الايداع المحددة يوم قبول الوديعة ، اذا كانت فى اطار المضاربة العامة (المطلقة) أما اذا كانت فى اطار المضاربة الخاصة المقيدة بمشروع بذاته أوبعملية معينة فالعبرة بما تحققه من العائد ربحا أو خسارة .

(٣) وضع برنامج سنوى لاستخدامات الاموال فى مرحلة انشاء المشروع الاستثمارى ، وهو الذى يدرج ضمن الموازنة التخطيطية السنوية للمصرف .

(٤) تحديد الفترة الزمنية المتوقعة لتحويل اموال الاستثمار الى سيولة نقدية كاملة او جزئية باتباع نظام الشركة الثابتة برأس مال مشترك او الشركة المتناقصة والمنتهية بالتمليك لآخرين بالمجتمع .

وبذلك يمكن أن يصل العرف الى تقديرات سليمة مبنية على دراسات علمية لاستخدامات الموارد المالية المتجمعة لديه خلال فترة تنفيذالموازنة .

(ب) تقدير استخدامات أنشطة التمويل والاستثمار (غير المباشر):

يعنى الباحث هنا بأنشطة التمويل والاستثمار غير المباشر هو أن يقدم المصرف للمستثمرين ورجال الأعمال والوحدات الاقتصادية الاموال اللازمة لهم ليس بنظام القروض ذات الفائدة ولكن بأحد النظم الشرعية ، مثل تمويل عمليات شراء السلع والبضائع على أساس المضاربة أو المشاركة فى الربح ، أو قيام المصرف بشراء آلات لأحد رجال الاعمال او احدى المنشآت الانتاجية يسدد ثمنها الى المصرف من انتاجيتها مضافا اليها أرباح عمليات الانتاج حتى انتهاء سداد أقساط الآلات دون احتساب فائدة على عمليات السداد المذكورة ، بالاضافة الى قيام المصرف بمنح قروض حسنة بدون فوائد وذلك لعملائه الموثوق فيهم ، وبضمانات مختلفة .

وعمليات التمويل المذكورة تصادفها كثير من الصعوبات يذكر الباحث أهمها فيما يلى :(١٩)

(١) عند قيام المصرف بتمويل شراء بضائع بنظام المشاركة او المضاربة فانه يحتاج الى تطبيق قواعد الرهن الحيازى ، وهذا الوضع يعتبر اخلالا بنظام المضاربة الذى يجعل لعميل المصرف صفة الشريك او المضارب لا المدين . والسبب فى ذلك هو حاجة المصرف الى ضمان استرداد امواله .

(٢) عمليات تمويل الآلات والأصول الثابتة يصعب فيها تطبيق احتساب أرباح هذه الاصول حتى أجل انتهاء سداد اقساطها ، كذلك يثور تساؤل .. هل تعتبر

الاصول ملك للوحدة الاقتصادية التى تستخدمها أو ملك لرجال الاعمال الذين قام المصرف بشرائها لصالحهم ، ام تظل ملكا للمصرف وباسمه حتى سداد أقساطها ؟ واذا أصابتها اعطال من يتحملها ؟.

(٣) فى حالة القروض الحسنة يثور تساؤل وهو الى أى مدى يستطيع المصرف تلبية رغبات عملائه حتى لا تتأثر ربحيته ؟ .

ونظرا لمسئولية المصرف أمام المودعين خصوصا الودائع المضمونة أو غير المأذون للمصرف باستثمارها مثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع الادخارية ، فان المصرف مطالب بتحقيق ضمانات عملية على عمليات التمويل غير المباشر لضمان استرداد أموال هؤلاء المودعين . كما أنه على الرغم من عدم ضمان المصرف للودائع الاستثمارية الا أنه مطالب بالمحافظة عليها حتى لا تضار مصالح عملائه ، ويكون قد أدى الأمانة تجاههم كاملة .

ويرى الباحث ان تقدير استخدامات اموال المصرف فى هذا التمويل يجب أن تكون فى أضيق الحدود الممكنة وتعتمد على خبرة المصرف السابقة وتحليل المعلومات التاريخية فى هذا الصدد ، وحسب مراكز العملاء المالية ، بالاضافة الى الضوابط الكافية المدروسة التى يضعها المصرف .

وبالاضافة الى التمويل غير المباشر، فهناك مجـــــالات استثمارات اخرى قصيرة الأجل تتمثل فى شراء أسهم الشركـــات المساهمة او الاكتتاب فى اسهم الشركات الجديدة ذات النفع العام - والاستثمار فى الاوراق المالية يقتصر على الاسهم دون السندات بكافة انواعها واشكالها ، وفيه مساهمة فعالة فى التنمية الاقتصادية خصوصا بالنسبة للشركات الجديدة -

وما يواجه المصرف فى هذه الاستثمارات هو عدم ثبـــات واستقرار وضيق سوق الاوراق المالية ، الامر الذى يضـــع صعوبات امام المصرف فى توظيف الاموال بهذا الشكل كى يحقق عاملى السيولة والربحية ، اذ ان عنصر الامان فى تمويـــل هذه الاوراق الى درجة معقولة يجب ان يتوفر للمصـــــرف بالاضافة الى العائد المادى الذى يجب ان يحرص عليه ، والذى ينتظره المستثمرون فى نهاية فترة ايداع اموالهم -

ويرى الباحث ان خبرة متخصص المصرف وخبراته المالية تساعد كثيرا فى التنبؤ بالوضع الاقتصادى بصفة عامة ومـــدى استقراره ومدى اطراد نجاح الشركات المختلفة ومـــــدى النجاح المتوقع للشركات تحت التأسيس - وبناء على تلـــك الدراسات يمكن التنبؤ بتقديرات استخدامات الاستثمار غيـــر المباشر -

(ج) تقدير الاستخدامات لشراء الاموال الثابتة :

يتم اعـــداد تقديرات لاستخدامات الاموال فى الاصـــول ثابتة فى ضوء حجم النشاط المتوقـــع للمصرف فى الســـنة

المقبلة ، وفى ضوء عمليات الاحلال الدورية للأصول المستهلكة او الهالكة ، وكذلك فى ضوء التوسع فى عمليات المصرف وفتح فروع جديدة .

وهذه التقديرات يتم اعداد جداول زمنية بها وتحديد المبالغ اللازمة من المخصصات السابق احتجازها لهذا الغرض أو من رأس مال المصرف وذلك فى حالة إنشاء فروع جديدة . ويتوقف تحديدها على نوعية الاصول المطلوب اقتنائها خلال السنة المالية المقبلة التى تعد عنها الموازنة التخطيطية .

ثانيا : تقديرات الايرادات والمصروفات . واعداد قائمة الدخل التقديرية :

يعتبر اعداد الجداول التقديرية لايرادات وأرباح ومصروفات وخسائر المصرف الاسلامى استكمالا لاعداد الموازنة التخطيطية الشاملة والتى يتم اعدادها لتخطيط نشاط المصرف الاسلامى .

(أ) تقدير الايرادات :

يتوقف مقدار الايرادات التى يحصل عليها المصرف الاسلامى على النشاط المتوقع أن يقوم به المصرف فى السنة المقبلة ، والذى يتمثل كما سبق ذكره فى قبول الودائع الادخارية والاستثمارية وتوظيفها فى انشطة التمويل والاستثمار المباشر الذى يقوم به المصرف بنفسه ،

وأيضا فى التمويل والاستثمار غير المباشر عن طريق المشاركة مع رجال الاعمال والمستثمرين فى أنشطة يقومون فيها بدور المضارب .

وبالاضافة الى الأنشطة المذكورة فان المصرف الاسلامى يقوم بتقديم كثير من الخدمات المصرفية الى عملائه مقابل عمولات وأجور وأتعاب نظير تلك الخدمات ، حيث يجنى منها المصرف جانب من ايراداته .

وعلى ذلك يمكن تقسيم ايرادات المصرف الاسلامى الى قسمين رئيسيين هما :

(١) ايرادات أنشطة التمويل والاستثمار :

تتمثل هذه الايرادات فى أرباح المصرف من أنشطة التمويل والاستثمار والتى تتحقق من قيام المصرف بنفسه بالاستثمار فى امواله وأموال مودعيه من الودائع الاستثمارية ، وكذلك الربح الذى يمثل عائد المصرف عن مشاركته لمنشآت قائمة تتولى هى عمليات المضاربة .

وبالنسبة للجزء الاول الذى يتحقق عن طريق ممارسة المصرف لأنشطة الاستثمار فانه يمكن تقديره على اساس حسابات السنوات السابقة مع الاخذ فى الاعتبار ظروف التطور

والنمو للأنشطة الاستثمارية وظروف السوق والتضخم وأيضا التكاليف التقديرية التى تؤثر على تحقق تلك الأرباح ، أو ما اذا كانت الأنشطة يستثمر فيها المصرف الاموال لأول مرة ، هنايتم تقدير الايرادات أو الارباح بناء على جداول الدراسات الاقتصادية والاجتماعية لتحليل التكلفة والعائد لتلك الأنشطة .

أما بالنسبة للجزء الثانى من العوائد والايرادات الذى يتحقق نتيجة مشاركة المصرف لمستثمرين آخرين ورجال اعمال بالتمويل فانه يمكن للمصرف تقدير ذلك بالرجوع الى تقارير مراقبى الحسابات لنفس نوعية النشاط فى السنوات السابقة مع الاخذ فى الاعتبار ظروف المستثمرين فى التوسع فى اعمالهم او انكماشها وما يترتب على ذلك من تغير نسب الربحية وبالتالى العائد للمصرف من عمليات المشاركة .

أما اذا استثمر المصرف جزء من أمواله فى شراء أسهم شركات جديدة أو شركات قائمة او كان ذلك ضمن استخدامات المصرف للسنة المقبلة فيمكنه أن يقدر ايرادات هذا الاستثمار على اساس مراكز الشركات المالية للسنوات السابقة وتوزيعاتها عن الاسهم فى تلك السنوات ، ودراسة الاتجاه العام لهذه التوزيعات .

٢) ايرادات أنشطة الخدمـــات :

يحقق المصرف ايرادات من أنشطة الخدمـــات التى يقدمها الى عملائه وهذه الايرادات يجـــب تقديرها فى ضوء المتوقع أن يحققه كل نشاط ، حيث تتمثل أنشطة الخدمات فى :

(أ) خدمات مصرفية عامة : وتتمثل فى فتـــح الحسابات الجارية ، قبول ودائع التوفير المختلفة ، تسهيل الاعتمادات المستندية ، اصدار خطابات الضمان والكفالات المصرفية ، تحصيل الشيكات وكافة الأوراق التجاريـــة ، وعمليات الصرف بالعملة الأجنبية بالأسعـــار الحالية ، عمليات المقاصة ، تأجيـــــر الخزائن الحديدية والمستودعات ،وهـــذه الخدمات يتقاضى المصرف مقابلها أجـــرا أو عمولة ، بالاضافة الى المصروفـــات الفعلية التى أنفقت من أجل تأديتها .

ويتم تقدير هذه الايرادات حسب حجـــم معاملات المصرف ، والمتوقع اجتذابـــه من عملاء جدد ، وما يتم فقده من عمـــلاء قدامى ، ويمكن الاستعانة بايـــرادات السنوات السابقة كمؤشر لتقديرات السنـــة المقبلة .

(ب) خدمات تقديم الاستشارات : وتتمثل في قيام الأجهزة المتخصصة في المصرف بتقديم الاستشارات الادارية والمالية ، واستشارات تصميم النظم ، والقيام بدراسات الجدوى الاقتصادية عن طريق الخبراء ، وكذلك تقديم المعلومات عن مجالات الاستثمار المختلفة وأسواق الأوراق المالية .

وهذه الخدمات يحقق من ورائها المصرف ايرادات تتمثل في أتعاب الخبراء والمتخصصين والمصروفات الفعلية لكل خدمة على حدة .

ويمكن تقدير الايرادات حسب الطلب المتوقع على الاستشارات ،وحسب ما حققه المصرف في السابق من طلبات ، وفي ضوء الظروف الاقتصادية المحيطة والسياسات والقرارات الحكومية .

(ب) تقدير المصروفات :

تأتي المرتبات والأجور في المرتبة الأولى بالنسبة لتقديرات مصروفات المصرف الاسلامي ، ويتم تقديرها على أساس عدد العاملين وفئاتهم المالية ، والسياسة المقررة في هذا الشأن من حيث منح العلاوات والترقيات والمكافآت التشجيعية والمزايا العينية والتأمينات الاجتماعية .

أما العنصر الثانى من المصروفات فيتمثل فى احتياجات المصرف من المصروفات الادارية مثل الأدوات الكتابية والمطبوعات وقطع الغيار والمهمات وأيضا التليفون والانارة والتلكس والايجارات ، وتقدير هذه العناصر يمكن أن يتم على أساس متوسطات الاحتياجات الشهرية فى السنوات السابقة ثم التنبؤ بما يخص السنة المقبلة مع الأخذ فى الاعتبار عمليات التوسع فى النشاط المصرفى .

اما العنصر الثالث فيتمثل فى المصروفات العمومية والتى تضم عناصر المصروفات المختلفة مثل مصروفات الصيانة والنقل والانتقال وتشغيل السيارات ومصروفات النشر والاعلان . وهذه المصروفات يتم تقديرها فى ضوء متوسطات السنوات السابقة مع الأخذ فى الاعتبار أية ظروف يمكن أن تؤثر عليها فى الحسبان مثل تغير أسعار الوقود الخاص بسيارات المصرف ... وهكذا ، ويمكن الاعتماد على خبرة المحاسبين فى اعداد تلك التقديرات بكثير من الدقة .

ونظرا لوظيفة المصرف الاجتماعية والاسلامية فيدرج ضمن موازنة المصروفات للمصرف تكلفة المطبوعات الاسلامية التى تعمل على نشر الوعى المصرفى الاسلامى والتشجيع على المعاملات الاسلامية فى جميع شئون الحياة وتبصير المسلمين بشئون دينهم ومعاملاتهم ، وهذه التكاليف يقدرها ويقررها مجلس ادارة المصرف سنويا .

وبالاضافة الى ماسبق يتم تقدير مخصصات اهلاك الأصول الثابتة للمصرف ، وهذا التقدير يتم فى ضوء النسب المحاسبية المقررة والنظام الذى يسير عليه محاسبو المصرف فى احتساب الأقساط السنوية للاهلاك .

كما يتم تقدير العمولات التى من المقدر أن يدفعها المصرف الى مكاتب الخبرة وبنوك المعلومات من أجل القيام بدراسات لصالحه أو لصالح عملائه ، وكذلك العمولات التى قد يدفعها لعقد صفقات لصالحه .

وبالاضافة الى العناصر المذكورة يتم تقدير المصروفات المتنوعة والتى تشمل التبرعات والاعانات وأية مصروفات أخرى ، بالاضافة الى الضرائب والرسوم المختلفة .

ومن التقديرات المتقدم ذكرها لكل عناصر المصروفات والايرادات يمكن اعداد جداولها التقديرية ضمن الموازنة التخطيطية للمصرف بالشكل التالى :

(١) الجدول التقديرى للايـــــرادات

الايرادات الفعلية فى السنوات الثلاث السابقة	البيـــــــــان	تقديرات السنة الحالية	الايرادات الفعلية فى الستة شهور الاولى	المنتظر تحصيله فى الستة شهور التالية	تقديرات السنة الجديدة	التغير بالزيادة او بالنقص
	(١) أنشطة التمويل والاستثمار :					
	- ايرادات انشطة الاعمال :					
	■ صافى ايرادات اعمـــال تجاريـــة					
	■ صافى ايرادات اعمـــال عقاريـــة					
	■ صافى ايرادات اعمـــال صناعيـــة					
	- ايرادات انشطة الاستثمار :					
	■ ارباح المشاركة فـــى مشروعات اقتصاديـــة واعمـــال					

(١) الجدول التقديرى للايـــــرادات

الايرادات الفعلية فى السنوات الثلاث السابقة	البيـــــــــان	تقديرات السنة الحالية	الايرادات الفعلية فى الستة شهور الاولى	المنتظر تحصيله فى الستة شهور التالية	تقديرات السنة الجديدة	التغير بالزيادة او بالنقص
	* ارباح المساهمة مع هيئات ومؤسسات اسلامية . * ايرادات من الاستثمارات فى اوراق مالية . (٢) ايرادات أنشطة الخدمات : * ايرادات خدمات مصرفية عامة . * عمولات مصرفية . * اتعاب القيام بدراسات جدوى لمشروعات مختلفة للعملاء . * اتعاب واجور تقديم الاستشارات والمعلومات الفنية والمالية والاستثمارية والادارية للعملاء .					

(ج) اعداد قائمة الدخل التقديريـــــة :

من التقديرات الموضوعة فى الجداول التقديريـــة للايرادات والمصروفات يمكن اعداد قائمة الارباح والخسائر التقديرية للمصرف الاسلامى عن طريق مقارنة الايـــرادات بالمصروفات للوصول الى الفائض القابل للتوزيع ، أوصافى أرباح المصرف عن العام المقبل بشكل تقديرى .

ثالثا: تقدير المركز المالى للمصرف الاسلامـــى :

ان الهدف المنشود من اعداد قائمة المركز المالـــى التقديرى هو بيان مركز المصرف فى نهاية السنة المالية التى اعد عنها الموازنة التخطيطية .

وتعتبر قائمة المركز المالى جزءا متمما للخطـــة الموضوعة ، حيث توضح للادارة فى شكل تقديرى استخدامـــات الاموال والمصادر التى اعتمدت عليها فى تمويلها ، كمـــا وأن هذه القائمة التقديرية تعكس نتائج التخطيط للربحيـــة فضلا عن أهميتها فى ايضاح معدل العائد على الاموال المستثمرة فى شكله الملموس ، وأيضا فى تخطيط النقدية .

والميزانية العمومية التقديرية للمصرف الاسلامى تعكـــس آثار تخطيط أوجه النشاط المختلفة فى المصرف على كل مـــن الاصول والخصوم . وهى مسألة تهم القائمين على المصـــرف وادارته العليا ـ بالمقام الأول ـ فى مجال تقييم النتائـــج النهائية التى من المنتظر تحقيقها فى نهاية السنة الماليـــة التى تعد عنها الموازنة التخطيطية .

وتعتبر قائمة المركز المالى الحقيقى للسنة السابقة لسنة التقدير هى نقطة البدء فى اعداد المركز المالى التقديرى ، يأتى بعد ذلك استخدام أرصدة الجداول التقديرية للموازنات الفرعية ، والتى تعد المصدر الرئيسى لبنود قائمة المركز المالى التقديرى .

وتضم تقديرات المركز المالى للمصرف الاسلامى البنود التالية :

(١) بنود تستخرج من الجداول التقديرية للموازنة الفرعية :

وهذه تضم مايلى :

- تقديرات الودائع (للمودعين والمستثمرين) .
- تقديرات الاستثمارات المختلفة (بالطريق المباشر، أو غير المباشر) .
- الفائض أو صافى الربح من قائمة نتائج الاعمال التقديرية (حـ / أ ،غ) .

(٢) بنود تحتاج الى تعديلات محاسبية :

حيث يترتب على اعداد الجداول الفرعية للموازنة تغييرات على بعض عناصر المركز المالى ، الامر الذى يستلزم اجراء عمليات حسابية عليها باستخدام أرصدة أول المدة واضافة الزيادة الى تلك العناصر التى قد تطرأ عليها خلال السنة المالية محل الموازنة ، أو طرح النقص الذى قد حدث فيها خلال نفس السنة . وهذه البنود تتمثل فى :

- المخصصات (بصفة عامة) .
- رأس المال .
- الكفالات وخطابات الاعتماد المستحقة الدفع ، والتأمينات المختلفة التى يودعها العملاء لتغطية فتح اعتمادات مستندية ، وهكذا .

(٣) بنود تظهر بقيمتها أو مع تغير طفيف فى قيمتها: وتضم:

- الاحتياطيات ، حيث لا يتم تعديل أرصدتها الا بعد اجراء توزيعات على المساهمين والمودعين واعتمادها ، بحيث تحتجز الاحتياطيات عند اجراء توزيع للأرباح ، كذلك تتغير قيمة الاحتياطيات عند استخدام جزء منها فى اصدار أسهم منحة مجانية للمساهمين ،او فى تغطية خسائر طارئة ، أواستخدامها فى عمليات طارئة .
- الاصول الثابتة ، حيث لا تتغير قيمتها الا فى حالة الاحلال والتجديد للأصول القديمة والمتقادمة ، أو بيع جزء منها أو للتوسع فى انشطة المصرف وأقسامه وفروعه .

(٤) بنود نقدية :

وهذه البنود تستخرج من الموازنة النقدية التى تعد فى اطار الموازنة التخطيطية الشاملة ،وتضم :

- النقدية بالخزينة .
- الأرصدة النقدية المحتفظ بها لدى اتحاد البنوك الاسلامية او تلك المسحوبة منه .
- الارصدة المدينة والدائنة لدى المراسلين .

(٥) الحسابات النظاميـــــة .

رابعا: الموازنة التقديرية النقدية للمصرف الاسلامى :

يتم اعداد الموازنة التقديرية النقدية على اســـــاس الخطط المقترحة لأوجه النشاط المختلفة التى سيستثمرفيهـــا المصرف المتجمع لديه من موارد مالية ، حيث تعد هـــــذه الموازنة بعد الانتهاء من وضع جميع خطط التمويل والاستثمـار المباشر (بواسطة المصرف) أو غير المباشر.

وتوضح الموازنة النقدية حركة التدفقات النقديـــــة الداخلة والخارجة الى ومن المصرف خلال السنة المالية التـى توضع عنها الموازنة ، ويكون اعدادها بهدف تمكين القائمـــن على المصرف من معرفة قيمة العجز او الفائض المنتظر فـــى الموارد النقدية ، واتخاذ اللازم نحو تمويل العجزأواستثمار الفائض ، وان كان الباحث يرى أن من الافضل أن يخطط المصـرف نشاطه الاستثمارى والتمويلى بحيث يسمح دائما بتواجد فائـض نقدى ، وأن يضع نصب عينيه دائما توافر عنصر السيولـــــة لمواجهة طلبات السحب المستمرة من المودعين والمستثمرين .

وعموما تتميز الموازنة النقدية للمصرف الاسلامى بأنهـا تقوم بوظيفتين أساسيتين هما :

(١) تمكين المصرف من استخدام موارده الاستخدام الامثل بمـا يكفل سلامة الحالة المالية للمصرف ، وبما يضمن مواجهة احتياجات أنشطة التمويل والاستثمار المخططة ، وأيضـــا مواجهة طلبات السحب النقدى على الـودائع .

(٢) اعداد الموازنة النقدية وما تتضمنه من تدفقات نقدية يمثل نقطة رئيسية لايضاح مسارات الاموال المتجمعة لدى المصرف وتوزيعها بين الأنشطة التمويلية والاستثمارية المختلفة التى يمارسها المصرف خلال السنة المقبلة الأمر الذى يساعد على امكانية التنسيق فى عمليات التدفقات النقدية دخولا وخروجا .

اعداد الموازنة النقدية :

تعد الموازنة النقدية للمصرف الاسلامى فى ضوء الجداول التقديرية للموازنات الفرعية المعدة لأوجه النشاط المختلفة للمصرف ، وهى تضم مايلى :

(١) الموازنة التخطيطية الفرعية للودائع : حيث يتم الحصول منها على تقديرات الايداعات بأنواعها المختلفة والمسحوبات من الودائع الادخارية ،ويتم الحصول على التقديرات فى شكل اجمالى او تفصيلى كل ستة شهور أو ثلاثة أو شهر ، حسب الرغبة فى التفصيل أو الاجمال .

(٢) الموازنة التخطيطية الفرعية لاستخدامات الاموال : حيث يتم الحصول منها على تفاصيل أنشطة التمويل والاستثمار المباشر وغير المباشر ، والمخطط أن يقوم بها المصرف فى خلال السنة المقبلة ، والخطة التفصيلية لهذه الاستخدامات موزعة على مدار شهور السنة .

ومن المفيد أن يشير الباحث الى ان العجزأو الفائض النقدى لدى المصرف يجب ان يتحدد فى ضوء الحد الادنى للسيولة الذى يجب ان يحتفظ به المصرف فى جميع

الأوقات ، بالاضافة الى الاحتياطى النقدى لمواجهة الطوارئ على عمليات السحب لأى ظروف اقتصادية أو سياسية .

وبالانتهاء من اعداد الموازنة التقديرية النقدية تكون الموازنة التخطيطية للمصرف الاسلامى قد اكتملت وأصبحت معدة للتنفيذ مع بداية العام المالى الذى وضعت الموازنة من اجله .

ونظرا لأن المصارف الاسلامية يتواجد بها صندوق للزكاة ، فانه ينبغى اعداد موازنة سنوية تقديرية له على غرار ما سبق ان ذكرناه تشتمل على تقديرات موارده ومصارفه المختلفة .

الخلاصة والتوصيات

تواجه المصارف الاسلامية تحديات كبيرة فى مواجهة المصارف التجارية ، وأيضا فى مواجهة الظروف الاقتصادية المعاصرة ، وأيضا الظروف الفكرية والعقائدية فى المجتمع الحديث . ولذلك فان على الباحثين الاستمرار فى بحوثهم من أجل تدعيم وتعزيز المصارف الاسلامية لتنهض على أسس سليمة ولتستمر فى مسيرتها التقدمية لرفعة شأن المجتمعات الاسلامية والمسلمين والاسلام .

والمصارف الاسلامية طبقا لأهدافها الأساسية المستنبطة من الشريعة الاسلامية توصف بأنها مؤسسات اقتصادية واجتماعية اسلامية ،حيث يجب أن تعمل جاهدة على أن تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع الاسلامى ، وألا يكون هدف الربحية هو المحرك الوحيد لنشاطها ، وحتى تتحقق هذه الاهداف فانه من الضرورى تخطيط النشاط المصرفى وأن يتم ذلك على اساس التحليل الشامل لأوجه هذا النشاط المختلفة فى الماضى والحاضر، وتوقع ما ينتظر أن تكون عليه هذه الأوجه فى المستقبل ، ويتم ترجمة كل ذلك فى شكل موازنة تخطيطية شاملة للمصرف الاسلامى يتم فيها التنبؤ والتقدير بموارد الاموال واستخداماتها والجوانب الاقتصادية والمالية الاخرى.

فمن حيث الموارد فان المصرف الاسلامى يتعامل مع ثلاثة أنواع من الاموال يحكمها ثلاثة اشكال من العقود، عقود الملكية للمساهمة فى رأس المال ، وعقود الوديعة التى يجب أن تضمن مع الاذن بالاستخدام ولا حق لها فى الأرباح ، وعقود المضاربة لأصحاب الودائع الاستثمارية . وقد أوضح

الباحث ـ فيما سبق ـ أن مسئولية المصرف تختلف تبعا لذلك عما لو كانت المعاملات ذات بعد واحد . حيث أن العلاقة بين المصرف ومودعيه تختلف عن المعاملات الفردية بسبب تنوع واستمرار اعماله ،وبسبب الدور الحيوى الذى يجب أن يقوم به فى مجالات الاستثمار كوسيط مؤتمن يتجمع لديه قدر هائل من المدخرات يقوم بضخه فى الحياة الاقتصادية آملا فى تحقيق التقدم والنمو المطرد فى تنمية المجتمع ، ومراعيا الحفاظ على اموال المستثمرين وتحقيق قدر من الأرباح الحلال على ودائعهم الاستثمارية ،بالاضافة الى العمل دائما على توافر عنصرى السيولة والامان .

وقد أوضح الباحث ـ أيضا ـ بالنسبة لاستخدامات أموال المصرف الاسلامى ان السياسة الاستثمارية سواء فى الاستثمار المباشر بواسطة المصرف او الاستثمار غير المباشر يجب ان تقوم على الربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى آن واحد ، حيث أن المصرف بما لديه من قدرة على عمل الدراسات المختلفة يمكنه اختيار أفضل المشروعات ،فسياسة المصرف الاستثمارية تنطلق من حيث الشريعة الاسلامية وما تقضى به من تكامل فى جوانب الحياة والاهتمام بالعنصر الاجتماعى فى حياة المسلمين ،وربط كل ذلك بأصول ومبادىء الاقتصاد الاسلامى .

وقد أكد الباحث انه عند قيام المصرف الاسلامى بعمليات التمويل والاستثمار يجب استخدام الاساليب الكمية ،وأساليب خاصة للاختيار والمفاضلة بين الاستثمارات المختلفة التى يدخل فيها ، وهى اساليب تختلف ـ بلا شك ـ عن تلك التى تستخدمها البنوك التجارية كأساس لاتخاذ قرارات الاستثمار

للاختلاف الجذرى بين اهداف وأنظمة التعامل والاستثمار فى كل منهما .

والمحاسبة كنظام للمعلومات التى تستخدم فى اتخاذ القرارات (خصوصا تلك الخاصة باختيار شكل التمويل والاستثمار) تهتم بالقياس الكمى لعناصر التكاليف والعوائد خصوصا الملموسة منها ،ولا تأخذ فى الاعتبار العوائد غير الملموسة اوالعوائد الاجتماعية وما قد يرتبط بها من تكاليف اجتماعية . والسبب فى ذلك ان العوائد غيرالملموسة غير قابلة للقياس فىمعظم الاحوال حيث انها تتمثل فى الآثار الاجتماعية والمنافع الانسانية التى قد تحدثها او يجب أن تحدثها استثمارات المصرف الاسلامى كمؤسسة اقتصادية اسلامية تهتم بالعائد الاجتماعى الى جانب العائد الاقتصادى . لذلك فان الباحث اقترح ضرورة استخدام مجموعة من المقاييس والمؤشرات لقياس العوائد غير الملموسة للاستثمارات ويكون ذلك باستخدام الأوزان النسبية أوالمعلمات لوضع نموذج كمى لقياسها وتدخل ضمن المعلومات المحاسبية التى تستخدم فى اتخاذ القرارات .

وعليه ، خلص الباحث الى أنه يمكن قياس دورالاستثمار المباشر وغير المباشر للمصرف الاسلامى فى دعم التنمية الاقتصادية للمجتمع وربطها بالتنمية الاجتماعية . وكل ذلك يتم ترجمته فى موازنة تخطيطية شاملة للمصرف الاسلامى لكى يمكن الحصول على مزايا وفوائد التخطيط ،والارتقاء بالنشاط المصرفى .

وفى الختام ، وفى ضوء تخطيط انشطة المصارف الاسلامية باستخدام الموازنات التخطيطية ، يوصى الباحث بما يلى :

(١) ضرورة العمل على تنمية وتطوير نظام المعلومات المحاسبية بالمصارف الاسلامية لكى يمكنه القيام بالدور المنوط به فى تخطيط أنشطة المصرف الاسلامى ، خصوصا أنشطة التمويل والاستثمار . والاستعانة فى ذلك ما أمكن بطبقة من الخبراء والمتخصصين ، بالاضافة الى استخدام الحاسب الآلى .

(٢) الاعتماد على مجموعة من الاساليب الكمية والاساليب الخاصة التى تستخدم فى معايرة أنشطة التمويل والاستثمار فى المصارف الاسلامية .

(٣) العمل على تصميم نموذج لمعايير التقييم الاجتماعى باستخدام الأوزان او المعلمات للوصول الى نموذج كمى يعمل على قياس العوائد غير الملموسة والآثار الاجتماعية لاستثمارات المصرف الاسلامى فى المشروعات الاقتصادية ، بالاضافة الى استخدام معايير التقييم الاقتصادى فى الحكم على البدائل الاستثمارية والمفاضلة بينها .

(٤) العمل على تطوير دور قسم الاستشارات والدراسات الفنية والذى يقدم خدماته الى عملاء المصرف لكى يقوم بخدمة النشاط التخطيطى للمصرف والمساعدة فى اعداد الموازنة التخطيطية بناء على ابعاد علمية سليمة .

ويأمل الباحث أن يكون قد وفق فى عرض المادة العلمية فى هذا البحث وأن يكون قد أضاف بعض الفكر الى المهتمين والمهنيين والمحاسبين .

والله الموفق .

المراجع والهوامش

(١) ـ د. عبدالهادى النجار ، الاسلام والاقتصاد ، سلسلة الكتب الثقافية ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت ، العدد ٦٣ ، السنة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م ، ص ٢١٦ ـ ٢١٧ .

ـ د. محمد شوقى الفنجرى ، نحو اقتصاد اسلامى ، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع ، السنة ١٤٠١ هـ/١٩٨١م ، ص ٧٨ .

(٢) القرآن الكريم ، سورة الانفال ، الآية رقم ٦٠ .

(٣) د. على محمود عبدالرحيم ، الموازنات التخطيطية ـ دراسة نظرية تطبيقية ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ١٥.

(٤) د. محمد صبرى العطار ، النواحى السلوكية والاحصائية للموازنات التخطيطية الجارية المحفزة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس ،كلية التجارة ، ١٩٨٠ ، ص ٢٧٤ .

(٥) ـ د. خميس سيد اسماعيل ، السلوك الادارى ،دار الهنا للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٨٨ .

ـ أ. عثمان خيرى محمد ، الاتصالات الادارية ،حقيقتهاومشكلاتها ، مجلة الادارة العامة ،معهد الادارة العامة ،السعودية ، مارس ١٩٨٠ ، ص ٥١ .

- Doris M.Cook, " The Effective of Frequency of Feed Back on Attitudes and Performance Empirical Research him Accounting, Selected Studies, P. 213.

(٦) النظام المحاسبى الموحد ، الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٤٧٢٣ لسنة ١٩٦٦ .

(٧) د. حسين حسين شحاته ، افتراءات على البنوك الاسلامية والرد عليها ، مجلة الاقتصاد الاسلامى ، العدد الثالث ، صفر/ديسمبر ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨١ م ، ص ٢٢.

(٨) د. حسين حسين شحاته ، مرجع سابق ، ص ٥٠ (بتصرف) .

(٩) د. احمد حلمى الطيب ، فحص وتحليل مشكلات التقييم المحاسبى فى ضوء اهداف البنوك الاسلامية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس كلية التجارة ، ١٩٨٠ ، ص ١٢٨.

ـ د. محمد مصلح الدين ، اعمال البنوك والشريعة الاسلامية ـ ترجمة دار البحوث العلمية ، الكويت ، الطبعة الاولى ، ١٩٧٦ ، ص ١٣٣ .

(١٠) د. محمد مصلح الدين ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .

(١١) د. محمد فخرى مكى ، أثر استخدام الحاسبات على أنظمة المعلومات المحاسبية فى البنوك ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، السنة الثالثة ، العدد الثالث ، ١٩٨١ ، ص ٦٠ وما بعدها .

(١٢) يمكن الرجوع فى ذلك الى :

ـ د. سامى حسن الحمود ، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية ، جزء ٢٣/١ ، والموسوعة الشرعية للبنوك الاسلامية ، جـ/ ٥/م٣١٥/١ (تطوير الاعمال المصرفية) الكويت .

(١٣) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى :

الشيخ السيد محمد باقر الصدر ، البنك اللاربوى فى الاسلام ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٣ ،ص٢/٧٥

(١٤) د٠ محمد عبدالمنعم عفر ، النشاط التسويقى فى الاقتصاد الاسلامى، مجلة الاقتصاد والادارة ، كلية الاقتصاد والادارة ،جامعة الملك عبدالعزيز ، جدة ،يونيو ١٩٧٩ ، ص ٢٦٠

(١٥) - Hauge, E, " Some Comments on the Social Responsibility of Banking , im " The Changing World of Banking" , edited By H. Prochnow Harper & Raw Publishers, New York , 1974 , PP. 266 ff.

(١٦) للتوسع والقاء الضوء يمكن الرجوع الى :

ـ د٠ احمد النجار وآخرين ، ١٠٠ سؤال و١٠٠ جواب حول المصارف الاسلامية ، الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ،الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ/١٩٧٨ م ٠

(١٧) د٠ احمد حلمى الخطيب ، فحص وتحليل مشكلات التقييم المحاسبى فى ضوء اهداف البنوك الاسلامية ، مرجع سابق ،ص ١٥٩ (بتصرف)٠

(١٨) لمزيد من التوسع فى شرح هذه النماذج الكمية يمكن الرجوع الى:

د٠ابراهيم طه عبدالوهاب ،تطوير الموازنة الاستثمارية باستخدام تحليل التكلفة والعائد لرفع كفاية الانفاق

الاستثمارى ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ،جامعة المنصورة ، كلية التجارة ،ص ١٥٢ ـ ٢٢٢ .

(١٩) د. حنان ابراهيم النجار ، البنوك الاسلامية وأهم مشاكلها العملية ،مجلة البحوث التجارية ،جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، السنة الثالثة ، العدد الثالث ، ١٩٨١، ص ٢٠ ـ ٢٢ (بتصرف) .